

مقدمة لرحلة جهاد الزين النجفية في الدين والدولة: الفقه الدستوري عاجز عن ترجمة "الطائفي" إلى "فيديرالي" بقلم شبلي ملاط - يوتاه

غريبة مقالات جهاد الزين وما تلاقيه من مستوى رفيع في النقاش لما لها من باع يتعدى الحرف الصحافي المعهود، وعندني أن اللذة التي تداعب ذهن قارئها وكثرة المعلقين عليها مزدوج: فطرّح الكاتب لمواضيع راهنة بقلم فكري يستدرج ردوداً رفيعة الأداء، كالتي رافقت من كلّ حذب علمي وسياسي ثلاثية زيارته غير المسبوقة صحفياً للنجف الأشرف والجلوس بين أيدي أعظم مراجعها. لكن سبب رواج المقالة وتدايعاتها لا أخأله ايجابياً بالمطلق، لأن تعبيراً يمثل هذه الغزارة في نظام فكري متكامل هو أهلٌ بمجلات تخصص هي للأسف إما غير متوافرة في العالم العربي على وسعه، وإما غير معروفة لصعوبة وصول القارئ إليها رغم وجود الانترنت بسبب سوء التوزيع. ومن تجربتي الخاصة أنني لا أجد في طول العالم العربي وعرضه مجلةً في مجالي القانوني تشفي الغليل، فأعهد إلى صفحة "القضايا" في "النهار" لنشر بعضها مقتضباً، مع الحواشي متى انوجدت، و صفحة "القضايا" قد تكون فريدة في الصحافة اليومية في احتفاظها بحواشي المقالات.

وفي الانتقال إلى رديف في المجالات، يشدني إلى هذه السلسلة المتناسكة من المقالات ما أراه مفيداً في جمعها كتاباً يكون عنوانه "معالم نجفية في الدين والدولة: المختبر العراقي"، لما توحى به رحلة الزين إلى النجف أوائل الصيف من تواصل مع مناخ كبار الرحالة المفكرين، لا أزال أذكر من أمين الريحاني بينهم في كتاب بديع عن ملوك العرب ما أدهشه في ثورة العشرين البطولية من ريادة للعلماء فيها، رابطين أواصر العراق كلّه وراء رايتهم القيادية، وقد أكد المؤرخون أمثال حنا بطاطو و بيير جان لويزار هذا النمط المستقر منذ ملاحظات الريحاني البليغة في ثورة العشرين وبعدها.

جهاد الزين طبعاً مختلف، وهو مختلف برحلته إلى النجف لما يرافق النجف اليوم من صدارة في معركة باتت كونية حول العراق ومستقبله، فالعراق الدولة الحرة الوحيدة في مستنقع الإندحار الخلفي والسياسي العارم في المنطقة، وانعدام الديمقراطية والحريات من أفغانستان إلى موريتانيا، مروراً بالجمالك المستشرية تنزيراً واستبداداً والأمم الفاشلة failed states من الصومال والسودان إلى لبنان وفلسطين، ولا استثناء لدولة إسرائيل يمكن نعتها بكل شيء ما عدا بالديموقراطية. ففي سجن الشرق الأوسط الكبير استثناء اسمه العراق (وتركيا إلى حدّ)، وفي قلبه مكانة النجف الأدبية المتألقة حاولت طمسها أربعون سنةً من الطغيان البغدادي ولم تنجح إلا بجعل رمزها المجدد محمد باقر الصدر شأناً عالمياً، وكلُّ مهتمّ في الشأن العراقي، في الداخل والخارج، لا مندوحة في فهمه المعادلة العراقية من دون التمعّن في ما نقوله المرجعية من حاراتها المتواضعة في أزقة مدينة صغيرة جنوب الفرات يتعدى أمواتها أضعاف أضعاف أحيائها. والعراق استثناء مرحلي في السجن الكبير لأسباب عديدة أهمّها أن إنهاء الاستبداد جاء "هديةً الأجنبي"، على حسب تعبير الكتاب القيم الذي قدمه الأستاذ فؤاد عجمي، وأن الهدية كانت أيضاً احتلالاً لا تزال نهايته محطّ جدل، وأن الدستور العراقي لئن طرّي حديث، وقد عجز عن تخطي الصعوبات التاريخية التكوينية عرباً وأكراداً، وسنةً وشيعهً، فلا تزال البلاد تبحث عن حكومتها سبعة أشهر بعد انتخابات نزيهة أنجزت أسابيع بعد انتهاء المدّة الدستورية التي رسمتها المحكمة الدستورية حدّاً أقصى لإجرائها. فالأمور دائماً عرضة للتردي في ملتقى النهرين، ومن صمامات الأمان الأساسية للبلاد التفاعل العضوي بين المرجعية الدينية والقيادة السياسية.

هذا قلب الرحلة النجفية، يضعها جهاد الزين في باب الترفع عن السياسة والاهتمام حصرياً بثوابت يوحى بها الدين وعلماؤه من دون خوض معارك من المحتمّ أن يخسروا رصيدهم فيها. بل تكون مقارنة أئمة مسيحيين في شخص البابا وسنّيين حنفيين في شخص الإمام التركي فتح الله غولن تنويجاً للرحلة النجفية في زمن في تعبير جهاد الزين ليس "زمن غير الدينيين في صناعة العلمانية الجديدة. هذا زمن الدينيين في إعادة "علمنة" الحياة السياسية ومفاهيمها". وتكريساً لصدق هذا التعبير الدقيق، يبحث جميعنا عن توفيق جديد للمعضلة

الدينية في الدولة، أي في رسم فصل كافٍ بين الدين والساسة يجعل الرموز الدينية راضيةً عن مجال كافٍ للحكام من دون تهميش القيم الدينية التي يقوم جلّ المجتمع عليها ؛ لا سيّما نظراً الى ما بات ثابتاً في نهاية التاريخ من غلبة الديمقراطية نظاماً مشتركاً يقبل به الجميع على أساس عقد إنتخابي بين الناس والحاكم الدائم التبدّل بمشيئة الناخبين، والمحافظة على حقوق الفرد والأقليات في مقابل الحكم الأغلبي. هذا جاء بعضه في الأحاديث والردود الغزيرة تكملةً لطرح جهاد الزين عن معالم "الدولة المدنية التعددية" والمسافة الضرورية فيها ما بين الثابت الديني والمتحوّل السياسي، على أساس "العلمانية الإيجابية" التي يراها مشتركة بين الأئمة الثلاثة صانعيها. هذا طرحٌ جامع جديد لا أختلف معه سوى في غياب بعض الجزئيات الطاغية مراراً على منحي الاعتدال والحكمة النابعة من الفكر النير. قد يكون الاجتماع على العناوين المطروحة في المقالات المختلفة منطلقاً لها على المدى الطويل، غير أنّ المشكلة عندي في ما يواجهه البحث عن أمة وسط لا إكراه للدين فيها من غلبة مزمنة للتهوّر والمغالاة.

أشكّ في أن يكون المدخل إلى الاعتدال دولة مدنية تحكمها العلمانية الإيجابية، و عندي أن نجاح القيادة النجفية النسبي يكمن في قاعدة غير مكتوبة تمنع الرموز النجفية من تبوؤ المراكز الرسمية في الدولة، فلا نجد رجل دين في الحكومة (أي في السلطة التنفيذية) العراقية لأن مشيئة النجف واضحة في منع هذا المسلك الطاغي في إيران، وهي حسناً تفعل لما اعترى التجربة الإيرانية من زلات و تراجعات ارتبطت بمفهوم للولاية يتعدى المسافة المنشودة بين طبيعة الدين المطلقة والعملية السياسية اليومية المحكومة بالنسبية. هذا أيضاً حقيقة فعلية في منع الفاتيكان رجال الدين الكاثوليك العمل في السياسة الانتخابية المباشرة، ومن أشهر تجلياتها عزوف القس الكاثوليكي المرحوم روبرت دراينن Drinan عن كرسيه في الكونغرس الأميركي رغم شعبيته الواسعة. هذا الفاصل العملي بين رجل الدين والمنصب التنفيذي أساس نجاح رسالة النجف.

يبقى أن ترجمة الملل والنحل في المجال الدستوري عصية المنال في منحيّ عجز فقهاء الدستور حلّه حتى اليوم، يعني أن الطائفية مستشرية في الشرق إلى درجة طمس المبدأ الديمقراطي، أي المساواة بين المواطنين بغضّ النظر عن طوائفهم، تحت التوقّع المللي المستبدّ. هذا لا يفينا البابا أو مراجع النجف أو الإمام التركي بجواب شافٍ له. قد يكون النظام الفيدرالي في العراق بداية جوارب لمعضلة مزمنة في شرقنا الطائفي، لكن الفقه الدستوري عاجز عن ترجمة المبدأ الطائفي إلى مبدأ فيديريالي، فالفيدريالية دائماً جغرافية والطائفية دائماً شخصية. ولا ينفع في المقام حديث عام في الدولة المدنية أو العلمانية مصنّفة، وقد أخفقت الكنيسة الكاثوليكية إخفاً مرّاً في الحفاظ على المسيحية في الشرق، والبحث عن خلاصها يبقى أسير المفاهيم الضبابية والعموميات غير المفيدة، كما أخفق العراق حتى اليوم في تجربته الفيدرالية للترفع عن طائفية المزمنة.

رحلة جهاد الزين النجفية ضرورية، والأسئلة ملحةً ومستعصية في مشوارٍ فكري طويل.

(الولايات المتحدة)